

دلائل الإعجاز

معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المُخْبِر عنه بل على دَعْوَى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلا إذا قِيِدَتِ المعنى بشيءٍ يَخْصِمُهُ ويجعلُه في حكم نوعٍ برأسه . وذلك كَنحوِ أن يُقَيِّدَ بالحالِ والوقتِ كقولك : هو الوفيُّ " حين لا تَظُنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً " . وهكذا إذا كان الخبرُ بمعنىً يتعدَّى ثمَّ اشترطتَ له مفعولاً مخصوصاً كقولِ الأعشى - من المتقارب - :

(هُوَ الوَاهِبُ المِئَّةَ المِصْفَاةَ ... إِمًّا مَخَاضًا وإِمًّا عِشَارًا) .

فأنتَ تجعلُ الوفاءَ في الوقتِ الذي لا يَفِي فيه أحدٌ نوعاً خاصاً مِنَ الوفاءِ . وكذلك تجعلُ هَيْبَةَ المئةِ من الإبلِ نوعاً خاصاً مِنَ الوفاءِ وكذا الباقي . ثم إنك تجعلُ كلَّ هذا خيراً على معنى الاختصاصِ وأنه للمذكورِ دونَ مَنْ عداهُ ألا تَرَى أنَّ المعنى في بيتِ الأعشى أنه لا يهبُ هذه الهبةَ إلا الممدوحُ وربما ظَنَّ أنَّ اللامَ في : . (هُوَ الوَاهِبُ المِئَّةَ المِصْفَاةَ ...) .

بمنزلةِها في نحوِ : زيدٌ هو المنطلقُ من حيث كان القاصِدُ إلى هَيْبَةِ مَخْصُوصَةٍ كما كان القاصِدُ إلى انطلاقِ مَخْصُوصٍ وليس الأمرُ كذلك لأن القاصِدَ هَاهُنَا إلى جنسٍ مِنَ الهَيْبَةِ مَخْصُوصٍ لا إلى هبةٍ مَخْصُوصَةٍ بعينها . يدلُّك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرَّرُ منه وعلى أنَّهُ يجعلُه يهبُ المئةَ مرةً بعدَ أخرى . وأمَّا المعنى في قولك : زيدٌ هو المنطلقُ فعلى القاصِدِ إلى انطلاقِ كان مرةً واحدةً لا إلى جنسٍ من الانطلاقِ . فالتكرَّرُ هناك غيرُ متصوِّرٍ كيفَ وأنتَ تقولُ : جريُّهُ هو القائلُ . (وَليْسَ لِسَيْفِي فِي العِظَامِ بِقَيِّبَةٍ ...) .

تريدُ أن تُثَبِّتَ له قِيْلَ هذا البيتِ وتألِيفَه . فافصِّلْ بينَ أن تقصِدَ إلى نوعِ فعلٍ وبينَ أن تقصِدَ إلى فعلٍ واحدٍ متعيِّنٍ حالُهُ في المعاني حالُ زيدٍ في الرجالِ في أنه ذاتٌ بعينها .

والوجهُ الثالثُ أن لا تقصِدَ قصرَ المعنى في جنسِهِ على المذكورِ لا كما كان في :